



الهيئة المغربية لسوق الرساميل  
+١٥٠٤٦ ٦٠٤٢٥٠٥٤٦ | ٥٣٠٨٠٣ | ٤٤٨٣٠٥١  
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

# التدابير ذات الأولوية

---

برسم سنة 2026

بناء على الزخم الإيجابي والتقدم الملموس الذي حققته سوق الرساميل المغربية سنة 2025، ستكثف الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2026 مبادراتها المدرجة ضمن عملها بهدف مواكبة تطوير السوق، والحفاظ على متانتها، وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

ويتعلق الأمر بتعزيز أسس سوق فعالة ومتاحة للجميع، مع الالتزام الراسخ بمواكبة التحولات الكبرى كالاستدامة والابتكار التكنولوجي والشمول المالي.

وتتمحور تدابير الهيئة المغربية لسوق الرساميل ذات الأولوية برسم سنة 2026 حول محاور مخططها الاستراتيجي 2024-2028، وتنبثق من رؤية مركزية جوهرها أن سوق رساميل فعالة وسهلة الولوج وتطلع إلى المستقبل هي سوق تشكل محركا استراتيجيا لتمويل الاقتصاد الحقيقي، وحماية الادخار، وتحفيز تنافسية المغرب.

## 1 العمل على تطوير سوق رساميل فعالة وسهلة الولوج

1. تطوير التمويل عبر السوق
2. دعم دينامية سوق البورصة

## 2 رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي والاستدامة

1. المساهمة في تنزيل الإطار الاستراتيجي للتمويل المستدام والحكامة
2. دعم الابتكار كمصدر لأشكال جديدة من التمويل وكأداة لتعزيز الشمول المالي ونجاعة السوق
3. تعزيز التعاون الإقليمي

## 3 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار وحماية المستثمرين

1. توسيع نطاق أنشطة الثقافة المالية
2. تعزيز نطاق التأهيل المهني وتوسيعه

## 4 تكييف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

1. تعزيز مقارنة الإشراف القائمة على المخاطر وتعزيز عمليات المراقبة الموضوعائية
2. الحرص على نزاهة السوق وحماية المستثمرين
3. مرافقة الفاعلين لرفع فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
4. توسيع نطاق إشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل

## مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة

1. مواصلة تنزيل استراتيجية الرقمنة وإدماج الذكاء الاصطناعي
2. تطوير الكفاءات الداخلية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

# التدابير ذات الأولوية 2026

# 1

## العمل على تطوير سوق رساميل فعالة وسهلة الولوج

### 1. تطوير التمويل عبر السوق

تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعزيز نجاعة سوق سندات القرض، لا سيما من خلال مرافقة تطور الدين الخاص، وتشجيع التصنيف المالي، وتحسين شفافية السوق الثانوية لسندات الدين.

كما ستسعى الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى تفعيل صناديق الدين المنصوص عليها في تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال. ولتحقيق هذه الغاية، ستتعاون الهيئة بشكل وثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والأمانة العامة للحكومة لوضع اللمسات الأخيرة على النصوص التطبيقية لهذا القانون. وستوفر صناديق الدين هذه، المهيكلة في شكل هيئات توظيف جماعي للرأسمال، مصدرا جديدا لتمويل المقاولات ومشاريع البنيات التحتية، وستُثري عرض الأصول المخصص للمستثمرين المحترفين.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى الأشغال التحضيرية التي أجريت سنة 2025، ستشرع الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الإطلاق الفعلي للدراسة المتعلقة بالتسديد. وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إعداد جدول تقييم يمكن من تحديد عمليات التسديد الأكثر ملاءمة للسياق المغربي، مع مراعاة مساهمتها في تمويل الاقتصاد، وجاذبيتها للمستثمرين، وكذا اعتماد تدبير متميز للمخاطر حسب أنواع التركيبات المالية.

### 2. دعم دينامية سوق البورصة

مدفوعة بالنمو المستمر في تعبئة التمويلات في السوق وكذا بالمشاركة المتزايدة للمدخرين، تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتعزيز هذا الزخم من خلال مبادرات هيكلية تهدف إلى مواصلة دعم تطوير سوق البورصة.

وفي هذا الصدد، ستحشد الهيئة المغربية لسوق الرساميل كافة المتدخلين لتعزيز عرض الحلول الكفيلة بتسهيل تخصيص الادخار المتاح، وتقليص تكلفة التمويل بالنسبة للمقاولات، وزيادة سلاسة عمليات الإدراج في البورصة ودعم الإطلاق الفعلي للسوق الآجلة. كما سترافق الهيئة المسيرين من أجل إحداث فئات جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مثل الصناديق المتداولة في البورصة.

وستعمل الهيئة، بشراكة مع بورصة الدار البيضاء، على استكمال منظومة تسعير هيئات التوظيف الجماعي العقاري في البورصة لتمكين العموم من ولوج هذه الأداة. أخيرا، ستحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على مرافقة مقاولات السوق من أجل تعزيز متانة البنيات الأساسية لما بعد التداول بما في ذلك تلك المتعلقة بالسوق الآجلة.

# التدابير ذات الأولوية 2026

## 2

### رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي والاستدامة

#### 1. المساهمة في تنزيل الإطار الاستراتيجي للتمويل المستدام والحكامة

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مساهمتها في تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتمويل المناخ 2030، التي تم إعدادها بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. وستركز الإجراءات الرئيسية على وضع تصنيف أخضر، وتطوير إعداد التقارير المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحكامة لملاءمتها مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى إصدار دليل موجه إلى مراقبي الحسابات حول مراجعة الأموال المعبأة من خلال الإصدارات المستدامة.

علاوة على ذلك، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها بالنهوض بالممارسات الجيدة في مجال الحكامة من خلال تنفيذ حملات توعوية ومراقبة المقاولات لتشجيعها على اعتماد الممارسات الجيدة المحددة في الميثاق الجديد للحكامة الخاص بالشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتاب.

#### 2. دعم الابتكار للتشجيع على تطوير حلول تمويلية جديدة وتعزيز الشمول المالي ونجاعة السوق

في سنة 2026، سيتم إيلاء اهتمام خاص لتفعيل التمويل التعاوني، لا سيما من خلال اعتماد أولى المنصات. كما ستتواصل موازاة مع ذلك الأشغال الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على الإطار التنظيمي المتعلق بالأصول المشفرة.

علاوة على ذلك، ومن خلال إحداث مجتمع الابتكار

المالي في سوق الرساميل، تعزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل مواصلة الربط بين حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية والفاعلين في السوق. كما ستساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بتعاون مع جميع الأطراف المعنية، في تنزيل خارطة طريق المركز المغربي للتكنولوجيا المالية.

أخيرا، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تقييمها للفرص التكنولوجية الناشئة وستقوم بحملات توعوية من أجل ابتكار مسؤول يضمن الموازنة بين حماية المستثمرين ونزاهة السوق.

#### 3. تعزيز التعاون الإقليمي

في إطار مقاربتها الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتقارب التنظيمي، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل انخراطها الوثيق مع الهيئات التنظيمية في القارة، انسجاما مع رؤية التعاون جنوب-جنوب، وذلك من أجل دعم تقارب ممارسات الإشراف وتعزيز الفهم المشترك للتحديات الهيكلية والناشئة التي تواجهها الأسواق المالية.

كما ستعمل الهيئة على ترسيخ ريادتها الإقليمية من خلال هيكلية وتنزيل خطة عملها في إطار "تعهد مراكش"، وهي مبادرة قارية مخصصة لتعزيز التمويل المستدام، تروم تسريع تنفيذ إجراءات ملموسة ومنسقة في أفريقيا.

# التدابير ذات الأولوية 2026

## 3

### تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار وحماية المستثمرين

#### 1. توسيع نطاق أنشطة الثقافة المالية

بلغت منظومة تأهيل المهنيين مرحلة النضج منذ إطلاقها سنة 2019، حيث تم تأهيل أكثر من 500 مهني حتى الآن.

وتعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2026 تفعيل الشهادة الدولية لمسيرى محافظ الأدوات المالية، والتي تم إعدادها واعتمادها بتشاور مع المهنيين عقب مرحلة تحضيرية أولية. كما تخطط الهيئة المغربية لسوق الرساميل لتوسيع نطاق التأهيل ليشمل فاعلين جدد، لا سيما المرشدين في الاستثمار المالي.

أخيرا، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتقييم منظومة التأهيل بناء على الخبرات المكتسبة وتطور ممارسات تأهيل المهنيين التي تعتمدها الهيئات التنظيمية للأسواق المالية.

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مبادراتها في مجال الثقافة المالية في ظل سياق يتسم بتزايد المستثمرين الأفراد في البورصة. وسيتم في هذا الصدد إطلاق برنامج مستهدف، سواء بشكل مباشر من طرف الهيئة أو عبر الفاعلين في منظومتها، بمحتويات ملائمة وعبر قنوات تواصلية مناسبة، والذي سيركز على أفضل الممارسات التي يجب اعتمادها عند الاستثمار في الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بالتوظيفات المالية. وسعيا منها إلى فهم وتتبع سلوكيات الأفراد إزاء الادخار والاستثمار، ستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على استكمال مشروع مرصد الادخار والاستثمار.

أما بالنسبة لمهنيي السوق، فستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في إطار الاتفاقية المبرمة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، لا سيما من خلال تعزيز البرنامج التكويني الذي بدأ سنة 2025 وتفعيل منصة للتعليم الإلكتروني مخصصة للأسواق والأدوات المالية سنة 2026.

#### 2. تعزيز نطاق التأهيل المهني وتوسيعه

# التدابير ذات الأولوية 2026

## 4 تكيف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

4

علاوة على ذلك، ستولي الهيئة اهتماما خاصا للوقاية من عمليات الاحتيال المالي، وذلك بتعاون وثيق مع السلطات المختصة، لا سيما بنك المغرب والهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

### 3. مرافقة الفاعلين لرفع فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار إطلاق الدورة الثالثة للتقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ستمتد بين 2026 و2028، وبالموازاة مع مهام الرقابة، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمرافقة الفاعلين في السوق من أجل تعزيز فعالية منظومتهم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما من خلال إصدار دلائل جديدة، وتنظيم دورات توعوية وتكوينية، ونشر المستجدات المتعلقة بتطور المخاطر المرتبطة بسوق الرساميل.

### 4. توسيع نطاق إشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ستباشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2026 مراجعة لنطاق إشرافها. وتهدف هذه الخطوة إلى إدماج المخاطر الناشئة بشكل أفضل وكذا التكيف مع تطورات السوق، وذلك قصد تعزيز النجاعة الشاملة لأنشطة الهيئة ومهامها.

علاوة على ذلك، ستقترح الهيئة المغربية لسوق الرساميل إطارا تنظيميا لتدبير محافظ القيم المنقولة بالتفويض بهدف إخضاع الهيئات التي تمارس هذا النشاط للحصول على اعتماد من طرف الهيئة وحتى يتسنى لهذه الأخيرة الإشراف عليها. كما يرتقب أيضا إصدار دليل للتوصيات والممارسات الجيدة في هذا الشأن.

### 1. تعزيز مقارنة الإشراف القائمة على المخاطر وتعزيز عمليات المراقبة الموضوعاتية

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2026 تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تطوير مقاربتها الحالية للإشراف القائمة على المخاطر. وستسمح هذه المنهجية بإجراء تقييم مستمر وأكثر دقة للفاعلين في السوق، وتحديد المخاطر الناشئة والنظمية التي تؤثر على سوق الرساميل بشكل استباقي، وبتخطيط أكثر فعالية لعمليات الإشراف التي تقوم بها الهيئة، وذلك موازاة مع دعم التطور المستمر لهذه السوق.

وفي إطار مراجعة منظومة الإشراف هذه، وعقب مرحلة تكثيف عمليات المراقبة التي أجريت خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي بلغ عددها 101 مهمة، سيتم إعطاء الأولوية للمهام الموضوعاتية ولقطاعات النشاط التي تتطلب مخاطرها معالجة عاجلة. وتتعلق المواضيع الرئيسية بالتداول عبر الإنترنت، وجمع الأوامر التي تمر عبر الشبكة البنكية ومعالجتها، ومنظومة الأخلاقيات وتدبير تعارض المصالح، ومنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى متانة البنيات الأساسية لما بعد التداول.

### 2. الحرص على نزاهة السوق وحماية المستثمرين

موازاة مع مهمتها المتمثلة في الإشراف على السوق، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تكثيف جهودها للتوعية بالمخاطر المتعلقة بالممارسات المخلة بالسوق، لا سيما من خلال إصدار دليل مخصص يرمي إلى التذكير بالإطار القانوني المغربي وبأفضل الممارسات الرامية لتأطير هذه الأفعال.

# التدابير ذات الأولوية 2026

مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة



## 2. تطوير الكفاءات الداخلية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

من أجل دعم طموحاتها ومواكبة تطورات السوق، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعزيز كفاءات مواردها البشرية ومواءمة ممارساتها التنظيمية مع المعايير الدولية.

ومن خلال الارتكاز على شبكة خبراءها، لا سيما داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والمعهد الفرنكوفوني للتنظيم المالي والشراكة مع هيئات التنظيم المالي للقيم المنقولة بدول البحر الأبيض المتوسط، ستتنظم الهيئة دورات تكوينية موجهة تروم تعزيز التميز التقني وتطوير رؤية متعمقة لديناميات السوق. وموازية مع ذلك، ستعمل الهيئة على هيكلة سياساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، من خلال ترسيخها في طريقة عملها وثقافتها التنظيمية.

## 1. مواصلة تنزيل استراتيجية الرقمنة وإدماج الذكاء الاصطناعي

استمرارا لجهودها الرامية إلى رفع التحديات التكنولوجية والتنظيمية، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل استكمال تنزيل مخططها للتحويل الرقمي 2023-2026. كما ستعمل على تنفيذ حل رقمي للإشراف (التكنولوجيا الإشرافية).

وموازية مع ذلك، تعتزم الهيئة إعداد استراتيجيتها وخارطة طريقها في مجال الذكاء الاصطناعي من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في مجالات الإشراف والمراقبة والثقافة المالية.

علاوة على ذلك، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تفعيل خارطة الطريق الخاصة بحوكمة المعطيات وإدارتها. كما ستحرص على استكمال استراتيجيتها الخاصة بالحوسبة السحابية، المصممة لزيادة مستوى استجابة الهيئة وقابليتها للتطور ونجاعتها التشغيلية، مع ضمان سيادة وأمن معطياتها.

أخيرا، ستواصل الهيئة تعزيز متانتها وأمنها السيبرانيين، لا سيما من خلال استكمال تنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات الذي يمثل لمتطلبات المعيار الدولي ISO 27001.

# نظرة على أبرز منجزات سنة 2025

اتسمت سنة 2025 بزخم استثنائي في سوق الرساميل، تجلى في تحقيق نمو مطرد وأداء قوي، مما ساهم في تمويل الاقتصاد الحقيقي.

وشهدت عمليات تعبئة الأموال في مختلف القطاعات تطورات ملحوظة، إذ تضاعف حجم الإصدارات السنوية بأكثر من الضعف وسجل قطاع الأسهم زيادة بحوالي 70 في المئة، مدفوعة بشكل خاص بثلاث عمليات إدراج في البورصة بقيمة إجمالية قدرها 6 مليارات درهم. كما أن قطاع التدبير الجماعي بدوره سجل تقدما واضحا من حيث الاكتتابات الصافية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي بلغت 84,8 مليار درهم، أي ما يقارب ضعف المستوى المسجل سنة 2024. أخيرا، عرفت سوق التسيير نمو كبيرا حيث استقرت الأموال المعبأة في 15,5 مليار درهم مقابل 2,4 مليار درهم التي سجلت خلال السنة المنصرمة.

علاوة على ذلك، تعزز النسيج المهني بتسجيل 5 مرشدين في الاستثمار المالي واعتماد 8 فاعلين جدد: ثلاث شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وخمس شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

## 1 العمل على تطوير سوق رساميل فعالة وسهلة الولوج

1

### 1. تطور الإطار التنظيمي لتدبير الأصول

على المستوى التنظيمي، تواصل زخم الإصلاحات الهيكلية، لا سيما مع نشر القانون الجديد المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في الجريدة الرسمية. ويعزز هذا الإصلاح القواعد التي تنظم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وشركات تسييرها من أجل حماية المدخرين بشكل أفضل، وتشجيع الابتكار، وتعزيز شفافية السوق، فضلا عن مواءمة النصوص التنظيمية مع أفضل الممارسات الدولية. ويهدف هذا القانون الجديد إلى الرفع من مساهمة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في تمويل الاقتصاد وتعزيز جاذبيتها لدى المستثمرين المحليين والدوليين.

وقد اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مقاربة تشاورية شاملة لتأطير نشاط تدبير المحافظ المالية بالتفويض، تجسدت في إحداث مصلحة مخصصة لهذا الغرض، والقيام بالأشغال التمهيدية لصياغة مشروع إطار تنظيمي، ونشر توصيات في شكل دليل موجه إلى المدبرين والمستثمرين.

### 2. تأطير السوق الآجلة

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جهودها الرامية إلى تطوير وتنويع سوق الرساميل المغربية، حيث تميزت سنة 2025 بالتأشير على أول عقد آجل بات على مؤشر MASI 20 واعتماد أول ستة أعضاء مكلفين بالتداول والمقاصة. وتعد هذه الخطوة الهيكلية ثمرة عمل دؤوب للتفعيل التنظيمي والاحترازي، تم إنجازه بتعاون وثيق مع بنك المغرب وبورصة الدار البيضاء ووزارة الاقتصاد والمالية في إطار هيئة تنسيق السوق الآجلة.

كما تم تنظيم عدة ورشات توعوية لفائدة مختلف فئات المستثمرين المؤسسيين (الاتحاد المغربي لشركات التأمين وإعادة التأمين، وجمعية شركات تدبير صناديق الاستثمار بالمغرب وجمعية مدبري صناديق التسيير).

### 3. اعتماد مرجع جيد للحكامة الجيدة

بصفتها عضوا في اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات، شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بفعالية في أشغال تحيين الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات. وفي هذا الإطار، أدخل المرجع الجديد المعتمد سنة 2025 ميثاقا عاما للحكامة الجيدة وخمسة موثيق خاصة تراعي الخصائص الرئيسية للمقاولات.

وقد حرصت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشكل خاص على ملاءمة مبادئ الميثاق الجديد وتوصياته مع سياق سوق الرساميل واحتياجات الفاعلين فيها. وفي هذا الصدد، تم لأول مرة تميم الميثاق العام للحكامة الجيدة بنسخة خاصة بالشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب.

### 4. تعزيز الشراكات المؤسسية لتطوير الحلول التمويلية

عززت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعاونها المؤسسي لتحسين إمكانية الولوج إلى السوق وتشجيع تعبئة الادخار لخدمة الاستثمار المنتج والتنمية الترابية.

وفي هذا الصدد، وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مذكرة تفاهم مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تسهيل اللجوء إلى سوق الرساميل في إطار تنزيل السياسة المساهماتية للدولة.

كما اعتمدت الهيئة وجمعية جهات المغرب مقاربة مشتركة ونظمت ورشة عمل لتبادل الآراء حول الحلول التي تقدمها سوق الرساميل لتمويل الجهات.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، إلى جانب وزارة الصناعة والتجارة الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبورصة الدار البيضاء، في إطلاق برنامج تكويني لمرافقة المقاولات الصناعية ذات الإمكانيات العالية بهدف إعدادها لتعبئة التمويلات عبر السوق.

# أبرز منجزات سنة 2025

مواكبة الرهانات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي والاستدامة

2

## 1. مرافقة شركات التكنولوجيا المالية

على الصعيد الدولي، تميزت سنة 2025 بزخم متواصل من حيث الالتزامات والتعاون، إذ عززت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مكانتها وحضورها الدولي من خلال تنظيم الدورة الثالثة والعشرين للمعهد الفرנקوفوني للتنظيم المالي بالرباط، وقيادة الشراكة مع هيئات التنظيم المالي للقيم المنقولة بدول البحر الأبيض المتوسط التي تتولى الهيئة رئاستها للفترة 2025-2026.

وموازة مع ذلك، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مشاركتها الفعالة داخل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية من خلال مساهمتها في الأشغال المعيارية للجان التقنية وكذا في الدراسات والمشاورات التي تجريها المنظمة.

وفي إطار التزامها بتطوير التمويل المستدام، نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ورشة عمل مشتركة بين البنك الدولي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية حول اعتماد معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة لفائدة الهيئات التنظيمية في المنطقة.

أخيرا، استقبلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عدة وفود أجنبية - بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والبورصات النيجيرية وهيئة الأسواق المالية للاتحاد النقدي لغرب أفريقيا ولجنة مراقبة السوق المالية لأفريقيا المركزية وسلطة تنظيم الأسواق المالية بموريتانيا- مما يجسد الدور المتنامي للهيئة المغربية لسوق الرساميل كنموذج رائد للتنظيم المالي في أفريقيا.

التزامها منها بالنهوض بالابتكار، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بعدة مبادرات، أبرزها المساهمة في الأشغال المتعلقة بصياغة مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وموازة مع ذلك، عملت الهيئة على هيكلة المنظومة الوطنية لشركات التكنولوجيا المالية من خلال مرافقة حاملي المشاريع عبر بوابتها الرقمية المخصصة للتكنولوجيا المالية، والمشاركة بفعالية في تحديد استراتيجية وخارطة طريق المركز المغربي للتكنولوجيا المالية وكذا في تفعيله.

## 2. تحفيز النشاط الجديد للتمويل التعاوني

في إطار تتبع إطلاق نشاط التمويل التعاوني، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مرافقتها للفاعلين الراغبين في ممارسة هذا النشاط. وشهدت سنة 2025 اهتماما متزايدا بهذا القطاع، والذي تجلّى بشكل خاص في إيداع ثلاثة طلبات للحصول على اعتماد لشركات التمويل التعاوني، ومعالجة تسعة عشر طلبا للحصول على معلومات، فضلا عن تنظيم عدة اجتماعات مع حاملي المشاريع الذين يتوخون إحداث شركات تمويل تعاوني.

## 3. تعزيز التعاون الدولي

# أبرز منجزات سنة 2025

ملاءمة منظومة الإشراف مع سوق رساميل في تطور مستمر

3

## 1. تنوع مبادرات الثقافة المالية

كثفت الهيئة المغربية لسوق الرساميل أنشطتها في مجال الثقافة المالية لتشمل شرائح أوسع من الجمهور وباستخدام أدوات متنوعة. ومن بين أبرز المبادرات التي شهدتها سنة 2025، نجد تنظيم النسخة الأولى من الهاكاثون تحت شعار "الابتكار من أجل الثقافة المالية وولوج أسواق الرساميل"، وهي مسابقة تهدف إلى تشجيع الطلاب الشباب على تطوير حلول مبتكرة تعزز الشمول المالي وتسهل وولوج فئات مختلفة من الجمهور إلى سوق الرساميل.

كما نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مسابقات وأنشطة ترفيهية مختلفة غطت نطاقا جغرافيا أوسع (لا سيما في الداخلة وكلميم وبنو ملال وطنجة) وقامت بإثراء موقعها الجديد المخصص للثقافة المالية "لنفهم سوق الرساميل" بدعائم تعليمية جديدة.

## 2. مواصلة أنشطة تأهيل المهنيين

شهدت منظومة تأهيل المهنيين، التي تديرها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، نشاطا مكثفا تُوّزع بين دورات اختبارات التأهيل ومعالجة ملفات تجديد التأهيل على أساس برامج التكوين المستمر، حيث بلغ العدد الإجمالي للمهنيين المعنيين 141 مهنيا.

علاوة على ذلك، تم استكمال الأشغال التحضيرية لإطلاق شهادة دولية لمسيرى محافظ الأدوات المالية، بهدف تفعيلها خلال النصف الأول من سنة 2026.

# أبرز منجزات سنة 2025

4 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار وحماية المستثمرين

4

## 1. تكثيف عمليات المراقبة ورقمتها

تفعيلا لأولوية تكثيف عمليات المراقبة، قامت الهيئة بـ 37 مهمة تفتيشية خلال سنة 2025. وشملت عمليات المراقبة هذه جميع قطاعات أنشطة سوق الرساميل، ولا سيما شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وهيئات التوظيف الجماعي البديلة وكذا نشاط وديع الحسابات. وموازية مع ذلك، تم استكمال مشروع رقمنة عمليات التفتيش على أن يتم الشروع في تفعيله سنة 2026.

## 2. تكثيف عمليات الإشراف على السوق والوقاية من الممارسات المخلة بالسوق

خلال سنة 2025، وفي إطار مهمة الإشراف على السوق والوقاية من الممارسات المخلة بالسوق، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بـ 239 مبادرة توعوية لدى شركات البورصة والمستثمرين وفتحت 5 تحقيقات.

علاوة على ذلك، وفي ظل سياق اتسم بتوافد عدد كبير من المستثمرين الجدد على سوق البورصة، قامت الهيئة بتوعية الجمهور بضرورة مضاعفة اليقظة والتزود بالمعلومات قبل اتخاذ أي قرار استثماري، مع التذكير بالمخاطر المرتبطة باستخدام منصات التداول الاحتياطية وضرورة توخي الحيطة والحذر من النصائح المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو مجموعات المراسلة الخاصة.

## 3. مواصلة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الاستناد إلى عدة آليات، لا سيما القيام بأنشطة توعوية ومرافقة الفاعلين في السوق واعتماد المقاربة القائمة على المخاطر من خلال نشر نتائج التقييم الوطني للمخاطر وتحيين خرائطية المخاطر المتعلقة بسوق الرساميل.

علاوة على ذلك، تميزت نهاية سنة 2025 بالإطلاق الرسمي للدورة الثالثة من التقييم المتبادل، عقب اللقاء الذي جمع بين رئيس الحكومة ورئيسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## 4. تعديل النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراجعة نظامها العام بموجب المرسوم رقم 1697.25 المنشور في الجريدة الرسمية.

وتتعلق هذه التعديلات أساسا بمسطرة معالجة الشكاوى وكيفية سير المجلس التأديبي ودراسة الملفات المعروضة عليه. كما تهدف بشكل أساسي إلى زيادة سلاسة مسطرة العقوبات أمام المجلس التأديبي.

# أبرز منجزات سنة 2025

## تعزيز الأداء التنظيمي



### 2. تعزيز الأمن السيبراني

نفذت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عدة إجراءات هيكلية، شملت الجانبين التنظيمي والتكنولوجي، بهدف مواصلة تعزيز حكمة أمنها السيبراني وتوطيد متانتها السيبرانية. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة بإحداث موقع نسخ احتياطي معلوماتي مرتبط بمختلف مواقعها بواسطة شبكات اتصال مؤمنة. كما أجرت عمليات تدقيق دورية لأمن نظام المعلومات الخاص بها.

علاوة على ذلك، نظمت الهيئة حملات توعوية بشأن الأمن السيبراني والمتانة السيبرانية لفائدة موظفيها والمتدخلين في سوق الرساميل. وتم تعزيز هذه الجهود من خلال الإشراف والمراقبة المستمرة لأمن نظام المعلومات، فضلا عن تفعيل حلول رقمية للأمن السيبراني بهدف تعزيز حماية البنيات الأساسية المعلوماتية ونظام المعلومات.

### 3. التطوير المستمر للكفاءات الداخلية

إدراكا منها بالدور المركزي الذي تضطلع به مواردها البشرية في نجاح مشاريعها الاستراتيجية، واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل جهودها لتعزيز استبقاء موظفيها وتثمينهم من خلال تفعيل منظومة تكوينات خاصة حول مواضيع رئيسية مثل سوق سندات القرض وسوق الأسهم، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والسوق الآجلة، والأصول المشفرة، والتكنولوجيا المالية.

### 1. مواصلة التحول الرقمي وتفعيل استراتيجيات المعطيات

في إطار بلورة استراتيجيتها للرقمنة 2023-2026، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإطلاق منصة رقمية لتدبير عمليات التفتيش، وتطوير منصتها الخاصة بتدبير تأهيل مهنيي السوق لإدماج تجديد التأهيل والتأهيل بموجب شهادة دولية، وكذا بإحداث البوابة الإلكترونية لهيئة تنسيق السوق الآجلة.

كما واصلت الهيئة خلال هذه السنة هيكلة إعداد التقارير ورقمنة التبادلات عبر نظام التبادل والإشراف، وذلك من أجل تحسين عمليات جمع ومعالجة واستغلال المعطيات التي يوافيها بها الفاعلون في السوق.

وقد تجسد تفعيل خارطة طريق إدارة المعطيات وحوكمتها في نشر إحصاءات أسبوعية منتظمة حول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة على البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة وكذا تحديث حلول ذكاء الأعمال والتحليلات.



الهيئة المغربية لسوق الرساميل  
+٤٥.٤٦٠.٤٦٠.٤٦٠ | ٤٦٠.٤٦٠.٤٦٠ | ٤٦٠.٤٦٠.٤٦٠  
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

شارع النخيل، حي الرياض - الرباط، المغرب

الهاتف : +212 (0) 5 37 68 89 00 / الفاكس : +212 (0) 5 37 68 89 46



[www.ammc.ma](http://www.ammc.ma)



[/ammc](https://www.linkedin.com/company/ammc)



[@ammc\\_news](https://twitter.com/ammc_news)